سياسة الاستثمار الأجنبى المباشر وأشكاله فى مصر والدول النامية

أحمد كمال محمد مراد

مقدمة:

يؤدي الاستثمار الأجنبى المباشر دورا جادا في الدول النامية والدول المتقدمة بعد أزمة الكساد العالمية وبعد فترة الثمانينيات اتجهت هذه الدول إلى جذب المزيد من الاستثمارات خاصة الاستثمارات الأجنبية بنوعيها المباشرة وغير المباشرة عوضا عن القروض المقدمة إلى هذه الدول وذلك نتيجة أزمة المديونية العالمية، لكن اتجاه هذه الاستثمارات إلى دول معينة يتوقف على عدة عوامل منها حجم الأسواق الخارجية والداخلية والامتيازات والحوافز والضمانات، ومدى استقرار النقد الأجنبى، ووجود عمالة مدربة والمهارات والخبرة، ومدى توافر البنية الأساسية في الدول الجاذبة إلى هذه الاستثمارات المباشرة، والاستثمار الأجنبى له دور مهم في فتح أسواق جديدة للتصدير في بعض الدول كأن يتم التصدير إلى الدولة الأم ، فالاستثمار الأجنبى المباشر يؤدى إلى رفع معدلات التكوين الرأسمالى في الدول المضيفة وذلك من خلال زيادة المشروعات الإنتاجية داخل الدول النامية.

والاستثمار الأجنبى المباشر قد شهد تطورا تاريخيا خلال فترة الثمانيات والتسعينيات من حيث التمويل من الإستثمار الرسمي إلى الاستثمار الخاص. ولكن من وجه نظر الدول الضعيفة أصبح من الضروري معرفة هدف وأثر الاستثمار الأجنبى وهل سيحقق الأهداف القومية أم لا ، مع الأخذ في الاعتبار أن المستثمر الأجنبى يسعى في المقام الأول إلى تحقيق الربح الشخصي له أولا ، ثم إلى تحقيق أهداف دولته والتي تتمثل في فتح أسواق جديدة لمنتجات دولته في دول أخرى أو أن يقوم المستثمر الأجنبى في الاستعانة بمنتجات أولية من الدولة الأم؛ لكي يتم استخدامها فى منتج أولى في الدولة المضيفة، أو أن يقوم بزيادة في الصادرات إلى دولية وتحقيق مصالح سياسية لدولته.

أما عن التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين مناطق العالم المختلفة فنجد أن الدول النامية تستحوذ على نسبة قدرها ٨.١ مليار دولار فى عام ١٩٩٩. وأصبح من المهم جدا معرفة أثر الاستثمار الأجنبى على اقتصاديات هذه الدول وعلى تحقيق الأهداف القومية لها، وأصبح من المهم معرفة أثره على متغيرات

عدة مثل أثره على ميزان المدفوعات وأثره على الدخل والعمالة ونقل التكنولوجيا والخبرات العلمية ونقل التقنيات والإدارة الحديثة .

وقسمت بحثى إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر والدول النامية

المبحث الثانى: أشكال الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر والدول النامية

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر والدول النامية

مفهوم الاستثمار الأجنبى المباشر :

طبقا لتعريف صندوق النقد الدولى فإن الاستثمار الأجنبى هو الذى يهدف الى تحقيق فائدة مستمرة من مشروع يقام ويعمل به فى اقتصاد، أو بلد آخر غير البلد المستثمر، أو بمعنى أكثر وضوحا أنه حصول مشروع محلى فى اقتصاد ما على حصة ثابتة lasting interest فى شركة موجودة فى اقتصاد آخر تتضمن الحصة الثابتة ووجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبى والشركة ويتحكم المستثمر الأجنبى فى الإدارة. ويعد الاستثمار الأجنبى أحد أساليب تمويل اقتصاديات عدد كبير من الدول برأس المال الأجنبى المستثمر فيها ، فنجده على سبيل المثال يمثل حوالى ٢٣ % من صافى رأس المال المتدفق إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٨٣-١٩٩٠ ويمثل كذلك أحد صور التصرف فى فائض ومدخرات بعض الدول للبعض الأخر من الدول النامية.

ويعرفه تقرير الاستثمار الدولى الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة الدولية والتنمية بأنه هو الاستثمار الأجنبى المباشر الذى يتضمن علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبى والشركة فى الدولة المضيفة، ويحصل على أساسه المستثمر، أو الشركة الأم على حصة ثابتة فى مشروع قائم فى اقتصاد دولة ما تكون هذه الدولة هى دولة نامية، حيث يمارس المستثمر الأجنبى درجة من التأثير المعنوى على إدارة الشركة القائمة فى الاقتصاد الاخر، ويشتمل الإستثمار فى هذه الحالة على جميع الصفقات التى تتم بين الدولتين المضيفة والدولة الأجنبية. وينطوي مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته ، فضلا عن قيامه بالمشاركة في ادارة المشروع في

حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة، وهو بذلك يكون هناك حصة ثابتة للمستثمر المقيم فى دولة ما فى مشروع مقام فى اقتصاد آخر.

ووفقا للمعيار الذي وضعة صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار الأجنبى مباشرا، إذا كان المستثمر الأجنبى يمتلك فى المشروع حصة قدرها ١٠% أو أكثر فى رأس مال الشركة، وكذلك عدد الأصوات فيها بحيث تبيح له هذه الحصة فرصة كافية؛ لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة الشركة ويكون لة الحق فى اتخاذ القرارات الخاصة بالشركة والرقابة على كافة المجالات التي تتم في المشروع ، وبالتالي يقل عنصر المخاطرة بالنسبة لهذا المستثمر.

ويتميز الاستثمار الأجنبى المباشر بأنه يتضمن تحركات لرأس المال ليس فقط في شكل حصص ثابتة لرأس المال المستثمر، وإنما يأخذ شكل زيادة في المعدات والمهارات والتكنولوجيا والمعرفة الذي يأتي بها ذلك المستثمر :

والاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد أخر سواءا كان هذا الاستثمار عن طريق الملكية الكاملة للمشروع، أو الملكية الخاصة للمشروع بنسبة معينة وبهدف تحقيق عائد او ربح ، وعلى هذا فان الاستثمار الأجنبى لا يمر بطريق سهل على المستوى الدولي، ولعل المصريين والعرب بصفة خاصة يتذكرون المقاومة الشديدة من جانب الحكومة البريطانية في مواجهة المستثمر المصري (محمد الفايد) عندما قام بشراء محلات ها رد ويرز الشهيرة في لندن.

وعرف بأنه النشاط الاستثماري طويل الأجل والذي يقوم به المستثمر غير المقيم في بلد مضيف بقصد المشاركة الفعلية وان يستقل بالقرار والإدارة بمفرده.

ولذلك يعتبر الاستثمار الأجنبى المباشر احد الادوات سياسة التجارة الخارجية التي تقوم الدول على توفير المناخ الإستثمارى الملائم لهذه الاستثمارت، ويعد الاستثمار أحد صور الاستعانه برأس المال الأجنبى الذى تحتاجة بعض الدول الناميه وذلك للقيام بأعباء التنمية الاقتصادية، وعلي ذلك فهو يعتبر أحد أساليب تمويل الاقتصاديات، فنجدة على سبيل المثال يمثل حوالي ٢٣% من صافى رأس المال المتدفق من الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٨٣ – ١٩٩٠ ، ويمثل أحد صور

التصرف في فائض المدخرات للبعض الأخر من الدول فنجدة يمثل حوالي ٢١% من صافى رأس المال المتدفق من ألمانيا ، وحوالي ٤٧ % من صافى رأس المال المتدفق من اليابان خلال الفترة من ١٩٨٣- ١٩٩٠ .

وهناك أمور أخرى عديدة تتوقف معرفتها على الاتفاقيات التي تحدد النشاط الذي يعمل فيه المستثمر الأجنبى والقواعد التي تحدد مشاركته حيث أن المجالات المتاحة للاستثمار الأجنبى والقيود المفروضة علية يكون منصوص عليها بوضوح فى قوانين الاستثمار لكل دولة، والتي تقوم بدورها بتحديد الحوافز والضمانات اللازمة؛ لكي تشجع المستثمر الأجنبى على الاستثمار في هذه الدول ، ولذا تتجه بعض الدول إلي جذب الاستثمارات عن طريق اتباع سياسة أكثر مرونة مثل تقديم حوافز ضريبية، وضمانات وعندما تنجح الدولة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، فأنها تقوم بإجبار المستثمريين على اتباع سياسة معينة داخل الدولة، وتقيد هؤلاء بقوانين عامه يتم وضعها مثل الضرائب وطريقة استخدام عناصر الإنتاج من الأرض ، والعمالة ، ورأس المال.

وتقوم الدولة بعد ذلك إلي السعي حول ملكية حقيقة للأسهم والسندات، وبالتالي تصبح منخرطة في عمليات صنع القرار التجاري في تلك المشروعات مثل الأسعار والتوريدات والدول التي تتبع مثل هذه السياسات في جذب الاستثمارات كثيرة منها (هونج كونج ، سنغافورة ، تايوان) .

ورغم هذه الحوافز والضمانات التي تقدمها الدول فإن المستثمرين هم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطر التي تلحق بالمنشأة . كما أنهم أكثر الأفراد الذين يحصلون على أرباح إذا ما تحقق نجاح للمنشأة ؛ ولهذا السبب يحتاج المستثمرون إلي تقييم فرص الاستثمار المتاحة لديهم والحوافز التي الدول لديهم؛ لكي يتخذوا القرارات المتعلقة بالتوظيف الجيد لمواردهم؛ وذلك لأن كل من المخاطر والعوائد التي يتعرض لها المستثمر وجهان لعملة واحدة وهو الاستثمار.

ومن أمثلة الحوافز والتسهيلات التى تقدمها الدولة المضيفة متعددة منها على سبيل المثال الآتى :

١- عدم وضع قيود على تملك المستثمر للمشروعات سواء كان تملكا كاملا، أو جزئيا للمشروع.

٢- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضى للعقارات.

٣- إعفاء بعض الورادات من الأصول الرأسمالية والمواد الخام والمواد المساعدة ومستلزمات الإنتاج والضرائب الجمركية، فضلا عن تسهيل الإجراءات الجمركية المرتبطة بالمواد الخام.

٤- إعفاء العاملين الأجانب من الضريبة العامة على الدخل سواء بالمناطق الحرة، أو المشروعات القائمة داخل البلاد.

٥- تسهيلات فى الحصول على القروض من البنوك وتخفيض معدل الفائدة عليها.

٦- إعفاء مشروعات الاستثمار الأجنبى من تطبيق بعض قوانين العمل السائدة والمعمول بها داخل الدول النامية، مثل نظام التامين الإجبارى على العمال داخل المنشاة الأجنبية، أو أن يتقيد المستثمر بتشغيل العمال فى أوقات معينة، أو غير ذلك من قواعد قانون العمل المعمول بها داخل الدولة.

ونظرا لاهمية الاستثمار الأجنبى المباشر لدى الدول المضيفة، فإنة يمثل أحد مكونات الميزان الرأسمالى، والذى يشتمل على حساب رأس المال طويل الأجل ، وحساب رأس المال قصير الأجل مما يؤثر في ميزان المدفوعات مما يعتبر أحد أهم مكونات النمو الاقتصادى ، وبالتالى تسعى دائما إلى القضاء على المعوقات التى تحول دون زيادة فى معدلاته؛ ولذا قد ارجع بعض الخبراء أن الانخفاض فى معدل النمو الاقتصادى إنما يرجع إلى عوامل عديدة منها: ما يعرف بفجوة التمويل (فجوة الاستثمار) ؛ وهى تعرف بأنها (الفارق بين الادخار المحلى والاستثمار المحلى المطلوب لتعزيز النمو الاقتصادى).

المبحث الثانى: أشكال الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر والدول النامية

تعانى معظم الدول النامية العديد من المشاكل التى تؤثر على خطط التنمية فى الدول النامية، ولقد استقر الأمر على ان هذه الخطط تهدف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ورفع مستوى المعيشة داخل هذه البلاد ، ولكن المشكلة الأساسية التى تعانى منها الدول النامية هى قلة مصادر التمويل اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة؛ وذلك نتيجة لعدم الاستقرار فى حصيلة الصادرات الخاصة بهذه الدول .

وبالتالى تسعى الدول النامية للحصول على الموارد عن طريق السعى خلف بديلين وهما :

البديل الاول : الاقتراض الخارجى

ومفهوم الاقتراض الخارجى: أن تقوم الدولة بالاقتراض والاستدانة من بعض الدول على أن تقوم الدولة بعد ذلك بسداد هذه الديون فى صورة (أقساط وفوائد)، ولكن نظرا لأزمة المديونية العالمية الناتجة عن الحرب العالمية، والتى أعقبها ما يعرف بفترة الكساد العظيم، أو الكبير، فعجزت بعض الدول عن سداد هذه القروض، وبذلك يكون الاقتراض وسيلة لزيادة الأعباء المالية والسياسية على هذه الدول المقترضة، حيث تزداد الأعباء المالية على الدولة، من ناحية قلة الدخل القومى، وقلة الدخل الخاص بالأفراد، وقلة الإنتاج ، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن الدولة عندما تكون مديونة إلى مؤسسات دولية مثل البنك الدولى فإن الدولة تكون مجبرة على سداد هذه الديون ، وفى حالة عدم سداد هذه الديون، فإن هذه الدولة تفرض بعض العقوبات عليها. فكان يفرض عليها بعض الساسة، وأن يفرض عليها بعض الأنظمة داخل الدولة، وفقا لما يترأى إلى الدولة المقرضة كما هو الحال مع أمريكا ودول الاتحاد الأوروبى مع الدول النامية، ودول العالم الثالث فى الشرق الأوسط .

البديل الثانى: لجوء بعض الدول إلى اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى

هذا اللجوء يهدف إلى جذب الاستثمارات الخارجية وتلجأ إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والعربية اليها. والتى يعبر عنها بالاستثمار الأجنبى المباشر الذى يعد أكثر فاعلية بالنسبة للدول النامية، ولكن هذا الاستثمار مشروط بشروط تتمثل فى توفير الضمانات ، والحوافز ، والمناخ الاستثمارى الملائم لهذه الاستثمارات الأجنبية.

ومن أهم القواعد التى تحكم الاستثمار هو تنوع الاستثمارات بكافة أنواعها سواءا كان استثمار وطنى، أم أستثمار أجنبى وسوء كان الستثمار الأجنبى مباشرا، أو غير مباشر؛ لأنه من الخطأ التركيز على شيئ معين، أو ما يعبر عنه بالحكمة التى تقول : (لا تضع كل ما تملكة فى سلة واحدة من بيض)، حيث توضح بعض الإحصائيات أن زيادة التبادل التجارى بين دولتين يقاس بكمية وقيمة حجم الاستثمارات فيما بينهم، وتوضح بعض الإحصائيات أن استثمارات الدول الصناعية

مع بعضها البعض أكبر كثيرا مع دول أخرى أقل نموا لأن حجم التجارة بين هذه الدول أكبر. فمثلا إذا قامت شركة معينة فى إنتاج سلعة وتم تصديرها ووجدت أن هناك دولة أخرى تستهلك هذه السلعة بكميات كبيرة فتقوم هذه الشركة بانشاء مشروعات فى هذه الدولة لإنتاج هذه السلعة بكميات أكبر .

وهذه الاستثمارات لها تاثيرات مهمة على الاقتصاد القومى للدولة المضيفة فإذا قام المستثمر بإنشاء مشروعات داخل الدولة؛ فهذا يؤدى إلى التاثير على مستوى التوظيف والتشغيل فى هذه الدولة ، ويقدم للدولة منتجات ويقدم لها سلع وخدمات .

ويمكن القول أنه منذ بداية التسعينات من القرن الماضى نجد أن الاستثمار الأجنبى المباشر قد حل محل التجارة الخارجية نسبيا كوسيلة لإجراء التبادل فى السلع والخدمات على المستوى العالمى، لكنه يجب الأخذ فى الاعتبار أن F.D.I لا يمكن أن يحل محل صادارات الدولة، وإنما يعمل على تنشيطها، وهذا نتيجة لعدة أسباب منها مثلا : أن استثمار الأجنبى المباشر يمكن الشركات من إيجاد قاعدة توزيعية أوسع، ومن ثم تحقيق أرباح كبيرة للشركة الأم التى تقوم بالإنتاج.

أشكال الاستثمار وصورة بصفة عامة

اذا كان الاستثمار بكافة أنواعة يهدف إلى زيادة القدرة الانتاجية والارتفاع بمستوى المعيشة فان الإستثمار بالمعنى الواسع يجب ان يشتمل كذلك على الإستثمار الإنسانى وهو ما يعرف (بالإستثمار فى رأس المال البشرى) ، والذى يهتم بمجموعة المهارات والخبرات لليد العاملة والذى يهتم بالمستوى الصحى ويسمح بالمحا فظة على مقدرة القوى العاملة داخل الدولة .

وسوف نوضح بايجاز انواع الإستثمار :

تتنوع الإستثمارات العامة بحسب الغرض منها إلى انواع كثيرة منها :

١-الاستثمار العام :

هو الاستثمار الذى تقوم به الدولة والهيئات الأقليمية والمحلية والمؤسسات العامة (اشخاص القانون العام) مثل شركات قطاع الأعمال العام التابعة لوزارة الاستثمار.

٢- الاستثمار الخاص :

هو ما يقوم به الأفراد والمشروعات الخاصة وهذا التقسيم يميز بين الاستثمار من وجهة نظر الفرد او وجهة نظر المشروع ، فإذا كان الفرد يقوم بتحويل مدخراته إلى شراء أرض أو مصانع فإنه لا يعد استثمارا إلا من وجهة نظر القائم به ، ولا يعد ذلك استثمارا من وجهة الاقتصاد القومى، لأن ذلك لا يؤدى إلى زيادة حقيقية فى رأس المال القومى (الدخل القومى). أما الاستثمار الحقيقى هو الذى يؤدى إلى زيادة حقيقية فى رأس المال والذى يتمثل فى توجية المدخرات نحو ايجاد اصول أنتاجية تساهم فى زيادة المقدرة الأنتاجية بغض النظر عن طبيعة الشخص القائم به.

٣- الاستثمار المنتج والإستثمار غير المنتج :

الاستثمار المنتج هو الاستثمار الذى يؤدى إلى اشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية قيمتها أكبر من قيمة تكاليفها الحالية، والاستثمار غير المنتج هو الإستثمار التى تكون قيمة الإشباع من السلع والخدمات المنتجة خلال فترة من الزمن اقل من قيمة التكاليف الحالية لرأس المال (محل الإستثمار) .

٤ – الاستثمار الإجمالى والاستثمار الصافى (التراكم الرأسمالى) :

قد يتعرض رأس المال الجديد (محل الإستثمار إلى الهلاك بنوعية الاقتصادى والمادى)، الأمر الذى يلزم معه القيام باستثمارات تهدف إلى المحافظة على قيمة رأس المال ، بالأ ضافة إلى القيام بأستثمارات جديدة تهدف إلى زيادة فى رأس المال الموجود فى السوق وكلا من النوعين يهدف إلى المحافظة على هذه الزيادة فى رأس المال. وبالتالى فاذا كان التراكم الرأسمالى موجبا، فإن ذلك يعنى ان الإستثمار الاجمالى يفوق الأستهلاكات الرأسمالية. حيث تمثل الزيادة فى رأس المال اضافة موجبة إلى رصيد المجتمع. اما أذا كان التراكم الرأسمالى مساويا للصفر فأن الإستثمار الأ جمالي يكون مساويا للاستهلاكات الرأسمالية ، وإذا كان التراكم الرأسمالى لا يقوم بتعويض الأستهلاكات بمعنى ان قيمتة سالبة فأن رصيد المجتمع من رأس المال يتأكل وبالتالي انخفاض معدلات النمو داخل الاقتصاد القومى.

والاستثمار الأجمالى يشتمل على متغيرين أحدهما ثابت والأخر متغير ، ويمكن توضيحهم فى المعادلة التالية:

الاستثمار الاجمالى = الاستثمار الثابت + قيمة الاستهلاكات + التغير في قيمة المخزون السلعى .

٤- الاستثمار من وجهة نظر الفرد ، والاستثمار القومى :

فالاستثمار من وجهة نظر الفرد قد يتمثل في توجية المدخرات نحو شراء ارض أو منزل ، أو مصنع موجود بالفعل، على أن هذه الاستثمارات من الناحية القومية ، لا يمثل سوى انتقال مال أصل من ذمة موجودة باليد الي ذمة مالية اخرى ، لا يترتب عليها زيادة فى مقدار الأصول التي يمتلكها الأقتصاد القومى .

أما الاستثمار القومى فهو الاستثمار الذي يقوم فيه المشروع ، أو الأفراد في توجيه مدخراتهم لشراء القيم المنقولة مثل الأسهم والسندات وهذا الاستثمار وان اعتبرة البعض أستثمارا بصفة عامة ، علي أنه لا يعتبر أستثمارا حقيقا إلا اذا استخدمت حصيلتة فى خلق رؤوس أموال جديدة منتجة.

٥- الاستثمار الداخلى ، والاستثمار الخارجي :

يقصد بالاستثمار الداخلى بالاستثمارات التى تنفذ داخل الدولة بصرف النظر عن القائم بها سواءا كان شخص وطنى أجنبى ، لأنها تدار برؤوس أموال وطنية داخل الدولة.

أما الاستثمارات الأجنبية :

فهى استثمارات تعكس وضع ميزان المدفوعات فأذا كان هناك عجز فى ميزان المدفوعات فرؤوس الأموال الأجنبية تتحرك داخل الدولة في أشكال مختلفة وهذا الخروج يكون في شكل قروض أو منح أو رؤوس أموال مباشرة والعكس صحيح فى حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات في هذه الحالة تتحرك الأموال الي خارج الدولة.

الاستثمار التلقائى ، والاستثمار التبعى :

الاستثمار التلقائي هو الاستثمار التي تقوم بتنفيذها الحكومة مثل الاستثمارات في البنية الأساسية لأن هذه الاستثمارات استثمارات تنموية لا تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الداخلية كأسعار الفائدة أو بمستوي الاستثمار الذي يقوم بة الفرد .

أما الاستثمار التبعي فإنه يتحدد بعوامل تؤثر فى حجم الاستثمار بشكل أو باخر مثل مستوى الدخل او مستوى الانتاج .

أشكال الاستثمار الأجنبى المباشر في مصر والدول النامية .

ان معظم دول العالم تتنافس على جذب وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأهميتة لكلا من المستثمر الأجنبى والدولة المضيفة .

فالبنسبة الي المستثمر الأجنبى فتتمثل الفوائد المتوقعة في اتساع السوق الداخلى لشركة الام . وذلك من خلال عملية التدويل الذى يقوم بها والقرب من منابع الموارد الطبيعية (كالبترول ، والغاز ، والمواد الخام) ، بالإضافة الي تنوع النشاط الأنتاجى للشركة الأجنبية .

أما بالنسبة للدولة المضيفة يعتبر F.D.I. مصدر مقبول لتمويل التنمية ألأقتصادية ومعالجة العجز فى الميزان التجارى الذى تعانى منة معظم الدول النامية ، حيث يعالج فجوة العجز في الموارد المحلية وأنخفاض حجم ألأدخار القومى فى معظم دول النامية بألأ ضافة الي ذلك فان F.D.I يساهم فى تنمية وتطوير القطاع التصديري كما حدث في شرق اسيا والصين والدول النامية ودول امريكا اللاتنية.

ويأخذ الأ ستثمار الأجنبى المباشر عديدا من الأ شكال والتي تختلف باختلاف الغرض الذى تسعى الية هذه الأ ستثمارات وفيما يلى عرض موجز لهذه الأ شكال :

الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية :

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات إلى الأستفادة من الموارد الطبيعة مثل المواد الخام التى توجد فى الدول النامية خاصة فى مجال البترول والعديد من الصناعات الأستخراجية .

الاستثمار الباحث عن السوق :

الاستثمار الأجنبى المباشر الباحث عن السوق والعمالة الرخيصة للأنتاج بتكلفة أقل وهو نوع من أنواع الاستثمار الذي يتسم بوفرة فى مواد الخام والأنتاج بتكلفة اقل او عمالة ماهرة رخيصة ، وهذا النوع من الإستثمار يمكن الاقتصاد المضيف من زيادة قدرتة التصديرية مما ينعكس بالايجاب على ميزان المدفوعات فمثلا: استثمارات الشركات ذات الطابع الدولي فى دول الخليج العربي تدخل ضمن التصنيف ألاول للاستثمار الأجنبى المباشر لأنها تستخدم تعمل فى مجال استكشاف ، وانتاج وتصدير البترول العربى.

الاستثمار الباحث عن الكفاءة فى الأداء :

يتم هذا النوع عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من نشاطها فى الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية ، ويرجع ذلك الي ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية الكبرى مما دفع هذه الشركات الي الاستثمار فى العديد من الدول النامية .

وهذا النوع من الاستثمار يؤدى الي تنوع في صادرات الدول المضيفة وذلك فضلا عن اثارة التوسعية على الأستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات العملية الانتاجية كثيفة العمالة ، وقد يأخذ هذا النوع العديد من الأشكال منها مثلا تحويل الشركات متعددة الجنسيات جزء من عملياتها الانتاجية كثيفة العمالة إلى الدول المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائى بينهم بانتاج السلعة وبهذا تتمكن الشركة الموجودة بالبلد المضيف من الدخول فى السو ق الأجنبي.

الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية :

ويتحقق هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركة بالاستثمار فى مجال البحوث والتطوير فى احدى الدول النامية ، أو الدول المتقدمة مدفوعة برغبتها فى تعظيم الربحية . ويعتبر هذا النوع من الإستثمار اثر توسعى ايضا على التجارة من زاويتى الانتاج والاستهلاك وهذا النوع ياخذ العديد من الأشكال واهم هذه الأشكال هى:

١- الاستثمار المشترك join t venture

الاستثمار المشترك هو أحد المشروعات الذى يمتلك فيها ، أو يشارك فيها طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين يصفة دائمة ، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة فى رأس المال للمشروع بل تتعداة ايضا إلى الإدارة ، والخبرة ، وبراءات الاختراع ، والعلامات التجارية . ومن أمثلة المشروعات المشتركة (قيام كل من شركتى فولكس فجن الالمانية وشركة فورد الامريكية فى عام١٩٨٧ بانشاء شركة جديدة لأ دارة اعمال الشركتان فى كل من الارجنتين والبرازيل وكان هذا بهدف تقلي خسائر كل من فولكس فاجن وفودر الامريكية معا)، وهذ الاستثمار ظهر فى الدول النامية نتيجة للنزعة الوطنية وحركات الاستقلال التى سادت هذه الدول عقب الاستقلا ل لان اغلب هذه الدول كانت مستعمرة ، وهذا النوع من الإستثمارات يقلل الاعباء المالية التى يتحملها الاقتصاد الوطنى وبالقدر الذى يحصل علية المستثمر الوطنى من الأرباح تتجة ، وتتجدد مشاركتة فى المشروع .

٢- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبى

تعتبر هذه الاستثمارات من أكثر أنواع الإستثمارات شيوعا ، وانتشارا فى الدول النامية. حيث يتمثل فى قيام هذه المشروعات بانشاء فروع لها خاصة بالانتاج وبالتسويق او غيرها من انواع النشاط الانتاجى ، أو الخدمى بالدولة المضيفة ، وهذا الإستثمار يمثل خوفا لهذه الدول المضيفة من تبعيتها الاقتصادية ، وسيادة احتكارات الشركات المتعددة الجنسيات لاسواقها. ورغم هذه المخاوف ، فإن المؤشرات تفيد إلى وجود هذه الاستثمارات بكثرة فى الدول النامية. نظرا لما توفرة من زيادة رأس المال الأجنبى ، وتؤدى إلى زيادة الانتاج مما يوجد معة فائض فى الاستهلاك المحلى وايجاد فائض فى التصدير، وبالرغم من المزايا التى يحققها هذا الإستثمار فان لة

بعض العيوب منها عدم وجود قواعد تكنولوجية وطنية فى هذه الدول لان الطرق الفنية للانتاج لا تتوافق مع ظروف هذه الدولة .

ولذلك يجب على هذه الدول المضيفة توخى الحرص فى اختيار الاستمثارات الا جنبية بما يتوافق مع الظروف التكنولوجية الخاصة بها ومثال ذلك تعتبر مصر من الدول النامية التى تسعى إلى جذب استثمارات اجنبية بها ، ولكنها دولة تتميز بانها دولة زراعية وبها عدد من العمالة الماهرة فى مجال الزراعة ، فهنا يجب على الدولة المضيفة باختيار مستثمر اجنبى يقدم كل ماهو جديد فى هذا المجال مما يتوافق مع ظروفها الطبيعية.

والملكية الكاملة للمشروع الأجنبى فى دولة ما لابد ان يتم بأحد الطرق التالية:

- بناء مشروع جديد تماما .
- شراء مشروع قائم بالفعل .
- شراء شركة تقوم بتوزيع منتجاتها فى البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التى تملكها هذه الشركة بالفعل ويجرى ذلك اذا كانت الشركة الدولية تمتلك مشروعا انتاجيا فى البلد المضيف

ويترتب على ذلك ان الشركات متعددة الجنسيات ممثلة فى المستثمر الأجنبي قد يحقق بعض المزايا منها :

- الاستفادة من السوق المحلى القائم بة هذا المشروع.
- كما تتمتع الشركة الدولية بأدارة نشاط الشركة والمشروع بالكامل.
- تحقيق ارباح كثيرة نتيجة انخفاض تكلفة عوامل الانتاج الممثلة فى (رأس المال - العمالة – الارض) وذلك انخفاض نسبى فى البلد المضيف.
- تحقق هذه الشركات اشباع حاجة المجتمع المحلى من السلع والخدمات.
- تؤدى هذه الشركاتت الي خلق فرص عمالة مباشرة وغير مباشرة سواؤا فى مراحل بناء المشروع المبدئية او حتى فى مراحل التشغيل.

- مع الاخذ فى الأ عتبار بعض التحفظات على هذا النوع من الإستثمارات الأجنبية فان الدول اللنامية تخشى من أ خطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية ومايترتب علية من اثار سياسة سلبية قد تضر بهذه الدول وذلك على المستوى المحلى والدولى فى حالة ظهور تعارض فى المصالح بينها وبين الشركات متعددة الجنسيات .

٣- الاستثمار فى المناطق الحرة:

تهدف هذه الاستثمارت إلى تشجيع اقامة الصناعات التصديرية وتسعى هذه الدول لجعل هذه المناطق الحرة جاذبة للاستثمارات وذلك عن طريق منح المشاريع الإستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والاعفاءات ، وتختلف اشكال ومسميات المناطق الحرة من دولة إلى اخرى فهناك مناطق حرة خاصة للتصدير export zones، ومناطق اخرى خاصة للخدمات والتكنولوجيا الحديثة special economic zones ، وتعرف المناطق الحرة (بانها جزء من اراضى الدولة المضيفة وتدخل ضمن حدودها سياسيا وتخضع لسلطات ا لدولة اداريا ويتم التعامل معها باسلوب خاص من ناحية الرسوم الجمركية والاستيرادية والنقدية والضريبية وغيرها من المعاملات التجارية التي تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا

الخاتمة

يعرف الاستثمار الأجنبى المباشر بالتحويلات المالية التي ترد من الخارج في صورة عينية أو في صورة نقدية أو كلاهما؛ بهدف إقامة مشروعات وتحقيق أرباح، وعادة ما تضمن الدول لهذه الاستثمارات تحويل أرباحها ودخولها للخارج في حالة نجاحها وتحقيق فائض اقتصادي من جراء نشاطها داخل البلاد وذلك مقابل ما تسهم به هذه الاستثمارات من توفير الموارد والخبرات ونقل التكنولوجيا٠

ويتمثل الاستثمار الأجنبى المباشر الخاص أساسا في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية وخصوصا في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحا ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان٠ وتمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من ٨٠% من الاستثمار الأجنبى المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مثل الحاسبات الالكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة وفى قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق٠

ويتضح مما سبق أن حجم الاستثمار الأجنبى المباشر على مستوى العالم كقيمة أخذ في التزايد سنة بعد أخرى خلال العقدين السابقين الثمانينات والتسعينات، ولكنه بدأ يتراجع منذ سنة٢٠٠١م وحتى سنة٢٠٠٣م أما في سنة٢٠٠٤م، فقد شهد تزايد طفيف في حجم الاستثمار الأجنبى المباشر على مستوى العالم، كما استحوذت الدول النامية على نسبة عالية من هذه الاستثمارات، وهو أعلى مستوى حصلت عليه منذ سنة ١٩٩٧ بزيادة نسبتها ٤٠% مقارنة بسنة ٢٠٠٣م، وفى المقابل عانت الدول المتقدمة من انخفاض نسبته ١٤% .

وتعانى معظم الدول النامية ومصر على وجه الخصوص من انخفاض معدلات الادخار المحلية والذي يرجع إلى انخفاض مستويات الدخول التي ينتج عنها انخفاض الادخار الفردي المكون الاساسى للادخار القومي، ولكنه ليس الوحيد حيث يوجد الادخار الحكومي وادخار قطاع الاعمال، وبالرغم من أن الدخل ليس هو المحدد الوحيد لحجم المدخرات إلا أن المحددات الأخرى عملت أيضا على تراجع معدلات الادخار ، يعتبر الاستثمار الاجنبى

المباشر كمصدر للتمويل أفضل من القروض الخارجية خاصة من حيث آثاره على ميزان المدفوعات، حيث أنه يدر عائدا بدلا من زيادة أعباء خدمة الدين التي تمثل في نفس الوقت عبئا على ميزان المدفوعات، وكذلك تستطيع الدول المضيفة للاستثمار الاجنبى منح المستثمرين حوافز لإعادة استثمار أرباحهم المحققة بدلا من تحويلها إلى الخارج، وهذا الأمر غير وارد في حالة ما إذا كان التدفق الخارجي هو مدفوعات خدمة الدين٠

المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية

١- د/ عبد السلام أبو قحف : اقتصاديات الاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، لسنة ١٩٩١م ، دار العربي الحديث.
٢- د / اميرة حسب اللة محمد : (محددات الاستثمار الاجنبى المباشر وغير المباشر فى التنمية الاقتصادية العربية دراسة مقارنة) الناشر الدار الجامعية - بدون طبعة لسنة ٢٠٠٤ -٢٠٠٥ .
٣- مؤسسة التمويل الدولية :(الاستثمار الاجنبى المباشر الدروس المستفاد من الخبرات العلمية) تقرير صندوق النقد الدولي رقم ٥ سبتمبر عام ١٩٩٧ .
٤- د/ طاهر مرسى عطية: (إدارة الإعمال الدولية) الناشر دار النهضة العربية الطبعة الثانية لسنة ٢٠٠١ .
٥- د/ خيرية عبد الفتاح: (قضايا اقتصادية معاصرة) الجزء الاول بدون ناشر وبدون طبعة لسنة ٢٠٠٤.
٦- د/ السيد محمد جاهين: (سياسة الصرف الاجنبى خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر عام ١٩٧٤- ١٩٨١) الناشر دار النهضة العربية بدون طبعة .
٧- جون اولمان سبيروا (سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية) ترجمة: خالد قاسم بدن ناشر لسنة ١٩٩٧ كلية تجارة جامعة الزقا زيق .
٨- طارق عبد العال حماد: (دليل المستثمر الى بورصة الاوراق المالية) الطبعة الاولى الناشر دار كليوباترا لسنة ١٩٩٨ .
٩- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء : (تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار) صادر فى اكتوبر لعام٢٠٠٤ .
١٠- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قطاع البحوث : بحث بعنوان الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر والتوقع الاقتصادى لة خلال السنوات القادمة ، الناشر وزارة الاقتصاد عام ٢٠٠٠ .
١١- د/ طاهر أحمد مرسى: (اداة الأعمال الدولية) الناشر دار النهضة العربية الطبعة الثانية سنة ٢٠٠١ .
١٢- د/ سعيد الخضرى: (اقتصاديات الاستثمار) الناشر مكتبة الجلاء الحديثة بورسعيد لسنة ١٩٨٥ بدون طبعة.
١٣- د/ أحمد جامع : (التحليل الاقتصادى والنظرية الأقتصادية) الناشر دار النهضة العربية بدون طبعة لسنة ١٩٧٣.

١٤- د/ عبد الله الصعيدى : (الادخار والنمو الأقتصادى) الناشر دار النهضة العربية بدون طبعة لسنة ١٩٧٣ .
١٥- د/ عبدالفتاح قنديل ، سلوى سليمان: (الدخل القومي محاضرات غير منشورة) كلية الأقتصاد والعلوم السياسية القاهرة لسنة ١٩٧٩ .
١٦- د/ احمد جامع (النظرية الاقتصادية) الجزء الثانى الطبعة الثالثة الناشر دار النهضة العربية لسنة ١٩٧٦ .
١٧- عبد الحميد صديق عبد البر: (بحث عن المحددات المحلية والدولية للاستثمار الاجنبى المباشر وأساليب زيادة تدفقاتة فى مصر) دراسة مقارنة الناشر المجلة العلمية للأقتصاد والتجارة -جامعة عين شمس العدد الأول لسة ٢٠٠٤ .
١٨- د/ حسن عبد المطلب الاسرج : (اليات تحفيز الأستثمار الأجنبى المباشر الى الدول العربية) الناشر وزارة التجارة الخارجية المصرية بدون سنة .
١٩- مصطفى بكر: (بحث عن تطوير الاستثمار الأجنبى المباشر) المعهد العربى للتخطيط مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصرى لستة ٢٠٠٤ .
٢٠- د/ عبد السلام ابو قحف: (السياسات والأشكال المختلفة للا ستمارات الاجنبية بدون ناشر بدون طبعة لسنة ١٩٨٩ .
٢١- د/ طاهر مرسى عطية: (أساسيات ادارة الاعمال الدولية) الطبعة الثانية الناشر دار النهضة العربية ٢٠٠١ .
٢٢- د/ حمدى رضوان: الاقتصاد الدولى دراسة تحليلية للعلاقات الاقتصادية الدولية) كلية التجارة جامعة عين شمس القاهرة لسنة ١٩٩٨ ، ص١٩٩٩.
٢٣- د/ طاهر مرسي عطية: (إدارة العمال الدولية) مرجع سابق ص١٧٠ طبعة ٢٠٠١ الناشر دار النهضة العربية.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- International and invest mente south western publishing, year 1994 .
2- Nansh I matsuur. International business anew era year 1991.
3- Prospects For Foreign Direct Hnvestment And The Strategies of Transnational Corporations (nited nition) YEAR 2004 TO2007